ماذا يحدث في مدينة حمص الجامعية؟

طلاب لـ«الوطن»: قُدمت لنا مهلة حتى الثلاثاء لدفع ١٠ آلاف غرامة مالية

مدير المدينة لـ«الوطن»: هذه غرامة مرافق عامة وتم إقرارها من أعضاء مجلس الإدارة

نوار هيفا

ضجت صفحة مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية بحمص، بتعليقات طلاب من السكن الجامعي حول تغريم طلاب الوحدة (١١) بمبلغ مالي قدره (١٠) آلاف ليرة سورية على كل طلاب، على ألا يعطى الطالب براءة ذمة مالية في حال تمنع عن دفع الغرامة.

«الوطن» تواصلت مع عدد من الطلاب لكشف تفاصيل الواقعة، طالبين عدم ذكر أسمائهم، والذين بينوا أنهم وأثناء استلام غرفهم في الوحدة المذكورة كانت متهالكة وغير مهيأة للسكن خاصة حماماتها الجماعية، وأرسلوا صوراً خاصة للوحدة بينوا أنها قبل استلامهم لها ومكوثهم فيها.

وذكر الطلاب أنهم فوجئوا أثناء تسليم الغرف مطالبتهم من مدير الوحدة بدفع مبلغ مالي قدره (١٠) آلاف ليرة، على كل طالب، موضحين أنهم بدلوا (ثلاث) الغرف مراراً وكذلك قفل أبواب الغرف وتم تبديل (البرايز) الخاصة بالغرف مرات عدة، كما أن مدير الوحدة قام بكتابة ضبط خاص بوضع الوحدة قبل التسليم وهناك تجهيزات خاصة تم وضعها من الطلاب ولا علاقة للمدينة الجامعية بها.

وأكدوا أن مدير المدينة قام بجولة وبدل فقط عدداً قليلاً من (برايز) الكهرباء، أما ما تبقى من تجهيزات كقفل الباب و«اللمبات» فيهم من أحضروها، وهو ما أثار غضبهم من فرض غرامة مالية عليهم نهاية العام الدراسي.

الطلاب طالبوا بالتدقيق بالصور المرسلة التي بينوا أنها تعود لفترة ما قبل استلامهم الغرف ومكوثهم في الوحدة، فحجم التهالك قديم ولا يعود لفترة فصل أو اثنين، خاصة أن الوحدة للإناث.

مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية بحمص الدكتور ماهر إبراهيم نفى أن يكون مدير الوحدة قد طالب أي طالب بغرامة مالية وأن هذا قرار مجلس الإدارة وهي غرامة مرافق عامة حيث تم رفع تقرير عن وضع الوحدات السكنية الخاصة بالمدينة الجامعية وتم إقرار هذه الغرامة من المجلس، موضحاً أن المرافق العامة في المدينة الجامعية هي قاعات المطالعة والممرات والمطابخ الجماعية.

وأكد إبراهيم أنه تم تجهيز كامل هذه المرافق قبل تسليمها للطالب لكن الطلاب قاموا بتخريبها، فعلى سبيل المثال أي طالب تعطلت الإضاءة لديه لا ينتظر من الإدارة تصليح العطل بل يقوم بإحضار «لمبات» من غرف أخرى أو من مرفق عام ويضعها في غرفته، ونحن لدينا ٢٠٠٠ طالب في الوحدة السكنية ومن غير الممكن حصر المسبب الحقيقي، وهو أمر جداً عادي في كل عام يكون لدى الطلاب في المدينة الجامعية غرامات مرافق عامة.

وبين إبراهيم أنه تحديداً الوحدة (١١) التخريب غير حاصل قبل التسليم لأنه خلال الفترة التي تسلم بها إدارة المدينة كان القرار بإخراجها عن الخدمة مدة ثلاث سنوات لإبرام عقد صيانة خاص بها، لكن قمنا بصيانتها والطلاب داخل الوحدة، وتمت زيارة جميع الغرف وصيانة كامل النواقص فيها، كما تمت الاستعانة بعمال صيانة من دوائر الدولة وتمت صيانة كل غرف الوحدة (١١) تحديداً، وتم تسجيل محتويات كل الغرف.

وأشار إبراهيم إلى أن الغرامة المالية أي «غرامة المرافق العامة» منفصلة تماماً عن الغرف وغرامتها، وكانت هناك أخطاء سابقة تم تجاوزها بعدم تسجيل محتويات الوحدة، فتسليم الغرف كان بأوقات مختلفة كل طالب يسلم ويستلم بوقت مغاير لباقي الطلاب وعليه كان من الصعب جداً حصر التخريب ومفتعله.

وأوضح إبراهيم أنه لم يتم الطلب منهم سوى الأساسيات التي تم تركيبها عندما استلموا الغرف من (لمبات وبرايز كهرباء وقفسات وقفل باب) فقط، علماً أنه هذا العام سيتم اتخاذ تدابير لتقادي الوقوع بهذه المشكلات حيث سيتم إخلاء الغرف بشكل جماعي وخلال ساعتين وعليه سيتم استحضار ٢٠ موظفاً لكل وحدة لاستكمال عمليات الإخلاء، فسابقاً كان التسليم إفرادياً والغرفة التي يتم إخلاؤها تصبح عرضة من باقي طلاب الوحدة لاستكمال نواقص موجودة أو بداعي التخريب، لدينا ٢٠ قاعة مطالعة مجهزة بالكامل تم تسليمها للطلاب خلال أسبوع واحد تم تخريب الموجودات فيها وسرقتها، وهو وضع عام بكل المدينة الجامعية وليس خاصاً بوحدة من دون سواها، كما أنه وعلى مدار العام أي طالب يتعطل لديه شيء يتم إصلاحه على الفور وكله مدون بوثائق، ولم نطالب الطلاب إلا بموجودات الغرف الأساسية إضافة لغرامة المرافق العامة ونحن ملزمون بالتجهيز لمرة واحدة فقط، علماً أن رسم السكن ما زال ٢٠٠٠ ليرة.

جدير بالذكر أنه بتاريخ ٥ آب الحالي نشر مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية بحمص على صفحة المدينة الخاصة على «فيسبوك» المنشور التالي: «كما وعدتكم سأوضح بعض النقاط المتعلقة بتعليقاتكم: بخصوص أننا نطلب منكم عدداً من الأساسيات في الغرفة: في بداية العام الدراسي تم تسليم الغرف وبالفعل تم تسجيل محتويات الغرفة عند التسليم ولكن ليس في جميع الوحدات وأعرف أنه كان توجد نواقص في بعض الغرف ولكن يجب أن أذكر بحجم أعمال الصيانة التي قمنا بها ويجب أن أذكر بأن أي طالب كان يراجعنا ليستكمل أساسيات غرفته كنا نؤمن له كل شيء فوراً شريطة ألا تكون الغرفة خضعت للصيانة هذا العام وأقول لكم إنه لدينا سجلات تحدد تماما كل غرفة وما تم تركيبه فيها بعد استلام الغرفة ولم يسكن طالب في غرفة إلا وكانت جاهزة (باستثناء الوحدات ١٠ و١٣ و١١) حيث تم تسكينها قبل تكليفي ومع ذلك استجبنا في هذه الوحدات الثلاث تحديداً لأي طلب تركيب مواد.

تنفيذي حماة يرفض بيع عقارات لمواطنين بسبب تدني السعر

حماة- محمد أحمد خبازي

رفض المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حماة، بجلسته التي عقدها صباح أمس برئاسة نائب المحافظ المهندس علي عبد السلام، التصديق على عقود منظمة بين مجلسي بلدتي الصفصافية وسريحين لبيع عدد من المواطنين مساحة من عقارات في المنطقة العقارية محردة، والمنطقة العقارية سريحين، لتدني السعر.

فيما وافق المكتب التنفيذي على عقد لمديرية الصحة مع أحد المتعهدين لتنفيذ مشروع تركيب طاقة شمسية استطاعة 16 kva، وعلى كتاب مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل المتضمن طلب الموافقة على تأسيس جمعية في مدينة سلمية.

وعلى مشروع قرار وارد من الخدمات الفنية من أجل إصدار المخطط التنظيمي العام لبلدة المحروسة بريف مصياف.

وعلى قرار مجلس بلدة الحمراء المتضمن استثمار صهريج الماء في تعبئة نقلة للمواطنين بسعر نحو ٣٠ ألف ليرة.

وعلى إعادة عرض مشروع قرار وارد من الخدمات الفنية من أجل إصدار المخطط التنظيمي العام لبلدة قمحانة بريف حماة الشمالي.

وعلى منح مهلة لمدة عام دراسي كامل لاستكمال إضبارة ترخيص مدرسة خاصة في المنطقة العقارية الرابعة بحماة، لإحدى المواطنات وذلك ريثما يتم تعديل الصفة التنظيمية لموقع الترخيص لكون المخطط التنظيمي قيد التصديق.

كما وافق المكتب على طلب فروقات الأسعار لمشاريع عائدة لمديرية الخدمات الفنية وهي: أعمال إكمال وتأهيل مجمع التواصل الوطني والثقافي بالغاب، وتأهيل مدرسة طيبة الإمام بريف حماة الشمالي.

كما صدق المكتب على محضر كشف اللجنة الفنية، المستند لبلاغ رئاسة مجلس الوزراء، لتصريح مواطنين حول مستودعي مواد غير غذائية وغير كيميائية في قرية معردس.

تنفيذي حمص يوافق على تسوية أوضاع بعض المداجن في المحافظة

حمص - نبال إبراهيم

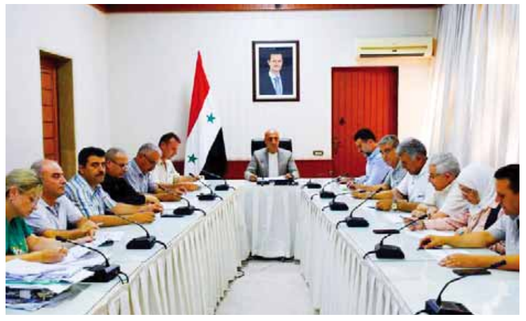

ناقش المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص خلال اجتماعه يوم أمس «الإثنين» برئاسة محافظ حمص نمير مخلوف عدداً من القضايا والمشاريع المدرجة في جدول أعماله، وصدق على العديد من المشاريع الخدمية التنموية في عدد من مناطق وقرى المحافظة.

وبين مصدر في محافظة حمص لـ«الوطن» أن المكتب التنفيذي وافق خلال جلسته يوم أمس على مشروع صيانة وتعبيد وتزفيت عدة طرق وشوارع في بلدات وقرى (الحوز _ الغنطو _ جوبر _ الوازعية _ فيروزة _ تل الناقة _ كفرنان _ النزهة)، ومشروع إعادة تأهيل طرق ضمن المخطط التنظيمي في قرى بلدية تل الشور، بالإضافة إلى مشروع تشغيل محطة ترحيل نفايات تلكلخ، ومشروع توريد شاخصات مرورية ولوحات دلالة لمجلس مدينة حمص، وتنفيذ جسر على ساقية الري في بلدية جوبر.

وأشار المصدر إلى أنه تم التصديق على مشروع تأمين مستحقات العاملين والسائقين والمراقبين في مديرية النظافة وعناصر فوج الإطفاء، ومشروع أعمال الدراسة التفصيلية التقسيمية وفقاً لأحكام القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ لأجزاء العقارات الواقعة ضمن التنظيم في مجلس بلدية البريج، ومشروع إفراز وتقسيم العقارات الواقعة ضمن المخطط التنظيمي المصدق لقرى بلدية الشرقلية.

وأضاف المصدر: إن المكتب التنفيذي صادق خلال جلسته الأسبوع الفائت على مشروع توريد المجبول الإسفلتي بواقع ٤٠٠ متر مكعب لزوم عمل ورشات مديرية الخدمات الفنية في المحافظة، ومشروع تقديم رخص استخدام المنظومة المخصصة لتنفيذ معاملات عن طريق مراكز خدمة المواطن والدعم الفني اللازم لها والمشورة والتدريب والتشغيل، بالإضافة إلى مشروع توريد وتركيب التجهيزات الشبكية والحاسوبية والبرمجيات اللازمة للأرشفة والربط مع الشبكة المركزية وتأمين الطاقة البديلة لمجلس بلدة خربة التين نور، ومشروع تسوية أوضاع بعض المداجن في محافظة حمص.

ولفت المصدر إلى أنه تم التصديق أيضاً على تأسيس مؤسسة في محافظة حمص تصنف أهدافها ضمن مجالات العمل «تعليم وتمكين _ تنمية وإسكان»، بالإضافة إلى الموافقة على ترخيص مخبر لغوي عائد لمديرية التربية في حي الشماس بواقع ثلاث قاعات صفية وبقدرة استيعابية ٣٢ دارساً.

البسطات والأكشاك تستملك شوارع وأرصفة مدينة السويداء

مجلس المدينة: مسؤولية إزالتها تقع على الوحدة الشرطية للمجلس التي حيّدت نفسها

السويداء- عبير صيموعة

أصبحت قضية انتشار البسطات على أرصفة وشوارع ودوارات مدينة السويداء واقعاً لم تستطع أي الجهات المعنية تنظيمها أو لجم انتشارها، وتحولت إلى ظاهرة لم تعد مقبولة بالمطلق.

ويؤكد أصحاب المحال التجارية امتداد تلك البسطات بمساحات تجاوزت الخمسة أمتار وأكثر وأنهم صمتوا في بداية الأمر لكي لا يقال إنهم يحاربون الناس بلقمة عيشهم لكن أن تصل الأمور بالبعض إلى مد بسطته أمتاراً عديدة أدت إلى قطع الأرصفة وتضييق الشوارع من دون الأخذ بمطالب أصحاب المحال، فهذا أمر لم يعد مقبولاً، فضلاً عن قيام أصحابها بمد خطوط كهرباء غير نظامية لإنارة أكشاكهم وبسطاتهم من دون وجود رقيب أو حسيب ما رسخ فوضى بالشوارع والأسواق.

وتساءلوا لماذا يلتزمون بدفع ضرائب النظافة والأشغال والإنارة رغم ما تتعرض لهم محالهم من اعتداء صارخ من أصحاب تلك الأكشاك والبسطات التي يبقى أصحابها من دون دفع أي التزام ضريبي؟ كما أشار البعض إلى ظاهرة جديدة هي قيام أصحاب بعض البسطات والأكشاك بعرضها بشكل غير نظامي للبيع بنظام الفرّاغ كأنهم مالكون لتلك الأرصفة والشوارع وبفروغ بما يعادل ٥٠٠ دولار لكل كشك الأمر الذي يجب معه تحرك جميع الجهات وبالسرعة القصوى لتنظيم تلك البسطات والأكشاك.

مصدر مسؤول في مجلس مدينة السويداء أكد لـ«الوطن» أن الإشكالية الأساسية في القضية أن جميع الجهات المعنية في المحافظة قد تخلت عن مهامها بإزالة أو تنظيم تلك الأكشاك والبسطات وإبقاء المسؤولية برمتها ضمن عمل مجلس المدينة، علماً أن أياً من البسطات والأكشاك على ساحة المدينة وعلى الأرصفة والدوارات ومحاور الطرق لم تحصل على ترخيص نظامي وجميعها مخالف للأنظمة والقوانين ما عدا الأكشاك غرب المنطقة الصناعية وعلى طريق الجبل فهي الوحيدة الحاصلة على تلك التراخيص، مؤكداً أن قمع تلك المظاهر وتنظيمها يقعان على عاتق الوحدات الشرطية في المجالس بناء على قرار ٧٠١ لوزارة الإدارة المحلية بعد تأمين المجلس المكان لها والكهرباء وجميع الخدمات وأنه لا علاقة للمجلس إدارياً إلا بعملية المؤازرة من حيث تأمين الآليات الخاصة بعمليات الإزالة حيث تقع على تلك الوحدات الشرطية مسؤولية عدم إشغال الأرصفة وتنظيم حركة السير وقمع كل الإشغالات على الأرصفة والأماكن حتى من دون العودة إلى مجلس المدينة ورغم محاولة رئاسة المجلس سابقاً لمقابلة قيادة شرطة المحافظة حول ضرورة قيام تلك الوحدات الشرطية بمهامها إلا أن الواقع كشف تحييد تلك الوحدات لمهامها ومسؤولياتها وإلقاءها على المجلس بالكامل، هذا فضلاً عن تراخي المحافظة الأمر الذي أدى إلى الفوضى الموجودة حالياً ضمن شوارع وأسواق المدينة.

ولفت المصدر إلى أن جميع الأعمال السابقة والإجراءات التي حاول المجلس القيام بها من إزالة تلك الأكشاك والحد من تمددها لاقت كثيراً من المقاومة وبالسلاح الحي والقنابل فضلاً عن التعدي على لجان المجلس بالضرب والتهديد ما يفرض بالضرورة تضافر عمل جميع الجهات الأمنية والشرطية والإدارية في المحافظة لضبط تلك المظاهر وبأسرع وقت وإلا فإن ما ينتظر شوارع المدينة وأرصفتها من فوضى ينذر بكارثة حقيقية.

«في السويداء فروغ لـ«الكشك» !!!